

الأغلبية الكاسحة تؤيد تطبيق النظام المالي الإسلامي للخروج من الأزمة باستفتاء الجزيرة



الخميس 1 يناير 2004 12:01 م

26 / 10 / 2008

يكتسح النظام المالي الإسلامي غيره من الأنظمة في استفتاء موقع الجزيرة نت الذي يقام حالياً بخصوص الأزمة المالية العالمية .. وقد طرح الموقع لزواره سؤالاً في بند التصويت وهو : (بعد تفجر أزمة المالية العالمية أي الأنظمة المالية أنها الأفضل لإتباعها في العالم ؟ وطرح ثلاث خيارات وهم (النظام المالي الأمريكي , النظام المالي الاشتراكي , النظام المالي الإسلامي) فكانت نتيجة التصويت حتى كتابة هذه السطور لصالح النظام المالي الإسلامي بنسبة 88.6% والذي قدر بعدد 25839 زائر

ومن الجدير بالذكر أن الأزمة الأخيرة قد أطاحت بمؤسسات اقتصادية وبنوك كبرى وتسببت بخسائر تقدر بالمليارات لأباطرة الصناعة على مستوى العالم

فرجل مثل لاكشمي ميتال، قطب صناعة الصلب في العالم قدرت خسارة عائلته بواحد وعشرين مليار و أربعمئة مليون جنيه إسترليني الذي قدرت ثروته في يونيو الماضي بـ 33 مليار إسترليني، في حين تقدر ثروته الآن بـ 12 مليارات فقط

فيما قدرت خسارة فلاديمير كيم، أحد كبار أقطاب صناعة المناجم خسارته بثلاثة مليارات ومئتي مليون إسترليني

وعلى صعيد البنوك والمؤسسات المالية الكبرى فقد أدت الأزمة المالية إلى إفلاس عدد من البنوك كان آخرها بنك "واشنطن ميوتشوال" الذي يعد أحد أكبر مصارف التمويل والقروض في الولايات المتحدة وتآثر ميوتشوال -الذي يعتبر سادس مصرف في الولايات المتحدة من حيث الأصول- بالأزمة العقارية وتدهورت أسهمه في البورصة إلى الحد الأقصى ويعتبر هذا المصرف أحدث مؤسسة عملاقة في عالم المال الأمريكي تنهار بسبب الأزمة في أقل من أسبوعين بعد مصرفي الأعمال ليمان براذرز، وميريل لينش، إضافة إلى مجموعة التأمين إيه آي جي

وتعليقا على هذه الأزمة دعا بوفيس فانسون رئيس تحرير مجلة "تشيالنجز" إلى تطبيق تعاليم القرآن الكريم في الجانب الاقتصادي حتى يخرج العالم من هذه الأزمة الطاحنة فقال في افتتاحيته في المجلة

"أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلا من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا لأنه لو حاول القارئون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري؛ لأن النقود لا تلد النقود".

ولخروجها من تلك الأزمة التي أدت إلى انهيار مؤسسات اقتصادية ضخمة ، أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية -وهي أعلى هيئة رسمية تعنى بمراقبة نشاطات البنوك- في وقت سابق قرارا يقضي بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيوع الرمزية التي يتميز بها النظام الرأسمالي واشترط التقاوض في أجل محدد بثلاثة أيام لا أكثر من إبرام العقد، وهو ما يتطابق مع أحكام الفقه الإسلامي كما أصدرت نفس الهيئة قرارا يسمح للمؤسسات والمتعاملين في الأسواق المالية بالتعامل مع نظام الصكوك الإسلامي في السوق المنظمة الفرنسية

ومن الجدير بالذكر انه ومنذ عقدين من الزمن تطرق الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد "موريس آلي" إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة "الليبرالية المتوحشة" معتبرا أن الوضع على حافة بركان، ومهدد بالانهيار تحت وطأة

الأزمة المضاعفة (المديونية والبطالة).واقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين هما تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر ومراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 2%. وهو ما يتطابق تماما مع إلغاء الربا ونسبة الزكاة في النظام الإسلامي.